ISSN1813-1719

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

تعنى بالبحوث الإدارية والاقتصادية
والمحاسبية والمعلوماتية

دورية فصلية علمية محكمة

آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية
مع إشارة خاصة إلى الاقتصاديات العربية

م.م.محمود حميد خليل

المقـدمة:

لقد بات من الواضح إن المصطلحات الاقتصادية الجديدة المستخدمة اليوم تختلف من حيث المفهوم ولكنها لا تختلف من حيث الجوهر ومن هذه المصطلحات هو" العولمة ".
والذي أصبح اليوم من أكثر المصطلحات استخداما في الأدبيات المعاصرة.
وقد تم تعريف العولمة على أنها إكساب الشيء طابع العالمية ، وجعل نظامه وتطبيقه عالميا" فأصبحت هذه الظاهرة الهاجس الطاغي في المجتمعات المعاصرة فهي تستقطب اهتمام الحكومات والمؤسسات ومراكز البحث ووسائل الإعلام
وتعاظم دور العولمة وتأثيرها على أوضاع الدول النامية ، ويهدف هذا النظام إلى السيطرة على اقتصاديات الدول النامية ومنها الاقتصاديات العربية . ومحاولة ربط هذه الاقتصاديات بالاقتصاديات الرأسمالية .

وهناك معركة كبرى إيديولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية تدور حول العولمة ، وهناك تيارات رافضة بالكامل وتيارات أخرى تقبل العولمة من دون أي تحفظات باعتبارها لغة العصر القادم وهذه التيارات تتجاهل السلبيات لبعض جوانب العولمة ، حيث أن العولمة بالمفهوم المعاصر (الأمركة) ليست مجرد سيطرة وهيمنة والتحكم بالسياسة والاقتصاد فحسب حيث إنها أبعد من ذلك بكثير فهي تمتد لتطال ثقافات الشعوب والهوية الوطنية والقومية وترمي إلى تعميم النموذج الأمريكي على الشعوب وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب عندما قال :

" إن القرن القادم سيشهد انتشارَ القيم الأمريكية وأنماط العيش والسلوك الأمريكي "
(١)

ينطلق البحث أساسا" من كون العولمة نظام اقتصادي (جديد) مسيس من قبل المراكز والأقطاب الرأسمالية الكبيرة التي تستهدف من ورائه نهب ثروات الأمم والشعوب الضعيفة ، وعلى وفق هذا المنظور فان البحث يحاول الإجابة على التساؤلات التالية :

١- هل إن هناك بلدانا" استفادت من العولمة ؟
٢- من هو المستفيد الأساس ؟
٣- ما هو ضرر العولمة على الدول النامية ؟
٤- هل الوطن العربي يتضرر أو يستفيد من النظام الاقتصادي الجديد (العولمة) ؟

ولغرض الإجابة على هذه التساؤلات قسم الموضوع إلى:
مبحثين رئيسيين الأول يشمل مفهوم العولمة وجذورها التاريخية ويتضمن هذا المبحث تحديد مفهوم العولمة والتطور ألتأريخي لها وأهدافها والعوامل التي أدت إلى ظهورها إضافة إلى بعض مظاهر وأبعاد العولمة .

أما المبحث الثاني فيشمل العولمة والأقطار النامية ويتضمن العولمة الأمريكية ، والعولمة والأقطار النامية وكذلك العولمة والأقطار العربية إضافة إلى فرص التجاوب العربية مع العولمة وتحديات الاستجابة العربية للعولمة وأخيرا" العولمة وأثرها على الاقتصاد العربي وخاصة التكامل الاقتصادي العربي .

وأخيرا" تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات والمقترحات بشأن موضوع العولمة بهدف الاستفادة من الجوانب الايجابية أو الفرص التي توفرها هذه الظاهرة (العولمة) .

المبحث الأول

مفهوم العولمة وجذورها التاريخية

أولا" : مفهوم العولمة :

العولمة هي أحد المواضيع الاقتصادية التي ظهرت خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ، وهي من المفاهيم الجديدة في دراسات العلاقات الدولية المعاصرة والنظام الدولي الجديد .

وللعولمة عدد كثير من المفاهيم حيث ركز البعض منها على جانب واحد أو أكثر منها والبعض الآخر ركز على المفهوم الشامل والكامل لها .

وقد كثر الحديث عن مفهوم العولمة فقد تناولها العديد من الكتاب والعلماء والسياسيين والباحثين كلا" في تخصصه الدقيق لذلك نجدان صياغة تعريف واضح ومحدد للعولمة في غاية التعقيد ، ومع ذلك يبقى الكثير من المفسرين والباحثين والمثقفين يفسرون العولمة بحسب ما أفرزته هذه الظاهرة من تخيلات وتفسيرات أيديولوجية .

ويرى "جيمس روزناو" عالم السياسة الأمريكي انه من المبكر إعطاء تعريف كامل وجاهز يلائم التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة ، فعلى سبيل المثال يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل ،الاقتصاد ، السياسة ، الثقافة ، الايديولوجيا إعادة الإنتاج ، تداخل الصناعات عبر الحدود ، انتشار الأسواق ، التمويل ، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول في ظل ذلك كلها فان مهمة إيجاد صيغة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة ، حتى لو تم تطوير هذا المفهوم (٢) .

ويفسر مفهوم العولمة في المنظار اللغوي بأنها احد مشتقات الفعل علم-عالم-يعلم-عولمة ، أي جعل الشيء عالمياً بفعل قوة دافعة وتعد لفظة عولمة ترجمة لكلمة "mondialistioon" الفرنسية .

الفرنسية التي تجعل الشيء على مستوى عالمي ، وكذلك فان لفظة العولمة هي ترجمة لكلمة "Globalisation" الانكليزية وهي تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل ، وقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في أوساط المال والاقتصاد.

فالعولمة إلى جانب كونها نظاماً اقتصاديا فهي أيضا" إيديولوجية تعكس هذا النظام وتخدمه وتكرسه . وإذا انطلقنا من حقيقة العولمة الموضوعية فسنجدها ما هي إلا مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي " وهنا يمكن القول إن العولمة هي أعلى مراحل الامبريالية ". فقد سعت الرأسمالية ومنذ القدم إلى عالمية الأسواق وهذا أدى إلى التناقض بين عالمية الاقتصاد وإقليمية السياسة . وبالرغم من التراجع الواسع لاستخدام مفهوم الامبريالية بعد نهاية الحرب الباردة حيث كان يعبر عن ممارسة أوربية قبل الحرب العالمية الأولى وتحول التعبير عن ممارسة سوفياتية أمريكية بعد الحرب العالمية إلا إن المفهوم اخذ بالظهور من جديد في الأدبيات السياسية الأوربية في ظل العولمة والسباق للهيمنة على الطرق السريعة للمعلومات وعلى أسواقها في إطار بناء مجتمع المعلومات القادم خلال القرن الحادي والعشرين ، وهذا ما يجعل الامبريالية تجدد أثوابها .

وفي الأدبيات الغربية تعرف العولمة "بأنها زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية ، من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات (٤).

العولمة غير العالمية ، فالعولمة بها جانب قسري أما العالمية فيها جانب قبول .

وتعد تكنولوجيا المعلومات (LT) من القضايا الحديثة التي بدأت تعكس أهمية استخدام المعلومات العالمية الكترونيا في توفير جوانب متعددة في المجتمع (٥).

ولابد لنا أن نفرق بين مفهوم العولمة والنظام الدولي الجديد ، الذي هو نمط تعاون بين دولة ودولة أخرى أو عدة دول . بينما العولمة تعني تعاونا بين جميع الدول والمؤسسات وغيرها ، وهي ظاهرة ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من

السرعة والكثافة في عملية انتشار المعلومات ، وتزايد دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة(٦).

ومن نافلة القول إن القاعدة الرئيسة للعولمة هي التي رسختها اتفاقية التجارة الدولية (GAT) والتي تقوم على تركيز الصناعة والتكنولوجيا والتنمية والتقدم الاقتصادي الشامل في الدول الصناعية ، بينما يجب على الدول الأخرى (عالم الجنوب) أن تتحول إلى أسواق استهلاكية والى مصادر للمواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة على وفق قاعدة التخصيص وتقسيم العمل .

ويمكن القول إن العولمة التي جاءت إلينا كانت مغلفة بإيديولوجية الحرية وحقوق الإنسان والعقلانية والقرية الكونية وحماية البيئة ووحدة الإنسانية .

ثانيا" : التطور التاريخي للعولمة

لقد حدثت تطورات كبيرة في مجال العلم والتكنولوجيا خاصة بعد الثورة الصناعية ، حيث تم الانتقال من الصناعات اليدوية إلى الصناعات الميكانيكية والتي أدت إلى زيادة الإنتاج كما" ونوعا" ، وكذلك أدى ذلك إلى تقسيم العمل وزيادة التخصص في الإنتاج ، وهذا ما أكده أدم سمث في كتابه المشهور " ثروة الأمم" . إن التطورات التي حدثت في النظام الرأسمالي عكست نفسها بشكل مباشر أو غير مباشر على سلسلة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية وخاصة قوى الإنتاج ، وما قيام الحرب العالمية الأولى إلا بسبب الباعث الاقتصادي وهو البحث عن الأسواق لتصريف المنتجات وكذلك للحصول على المواد الأولية والمواد الخام ومصادر الطاقة من المستعمرات وبأبخس الأثمان ، لذلك أطلق على بريطانيا العظمى في ذلك الوقت الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس وذلك بسبب سعة مستعمراتها .

إن استخدام النظام الرأسمالي للآلات أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة ، وبذلك نظر العمال إلى الآلة وكأنها العدو الأول لهم . ولكن استخدام الآلة أدى إلى الاقتصاد في الوقت والجهد وكذلك أدى إلى زيادة كبيرة في الإنتاج كما" ونوعا" وهذا يعتبر نصر للإنسانية في صراعها مع الطبيعة ، ولكن استخدام الآلة أدى إلى أن يزيد الغني غناه والفقير فقرة وهذا بدوره أدى إلى زيادة التباين بين طبقات المجتمع ، والى زيادة الفوارق الاجتماعية والطبقية في المجتمع .

وفي فترة الثلاثينات شهد العالم ركودا" اقتصاديا" خاصة بعد انهيار أسواق المال والعملات الأساسية ، وظهرت بوادر بطالة شبه كاملة وهذا جعل الاقتصاد العالمي على حافة الانهيار .

وفي هذه الفترة ظهرت النظريات الاقتصادية لمعالجة الوضع الاقتصادي السيئ ، ومنها نظرية كينز الذي دعا إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي التي تشكل عاملا" أساسيا" في زيادة حجم الاستثمار ، وكان النظام الرأسمالي يعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية يصعب حلها فقد قامت الحرب العالمية الثانية وذلك لان الحروب تقع عندما تكون هناك أزمات يصعب حلها وهذا شأن كل الحروب في التأريخ .

وبسبب الأزمات الاقتصادية المستعصية والتي أدت إلى قيام الحربين الأولى والثانية فأنها أفرزت نظاما" دوليا" جديدا" تمثل بظهور قطبين دوليين تقاسما النفوذ فيما بينهما لكل منهما إيديولوجيته التي تختلف وتتناقض مع الأخرى .

ورغم الخلاف الجوهري بين النظامين الشيوعي والرأسمالي إلا إنهما وجهان لعملة واحدة وقد اختلفا فقط في كيفية توزيع الثروات . ولكن القطبين دخلا في حرب باردة في إطار مبدأ التعايش السلمي وبدأ سباق التسلح بينهما وغزو الفضاء " حرب النجوم " وهذا يمكن اعتباره الثورة الصناعية الثالثة . وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي بدأت الولايات المتحدة بفرض نظامها الرأسمالي على العالم مستندة إلى قوتها العسكرية الهائلة .

أن هذا الصراع يؤدي في العالم إلى إنشاء فجوة حضارية بين مجموعتين من الدول دول الشمال التي تتعمد دوما" إلى عرقلة التنمية التي تحدث في دول الجنوب وإذا عجزت فإنها تلجأ إلى استخدام القوة العسكرية ومثال على ذلك الحرب في العراق وأفغانستان ،
وفي الطريق تهديد إيران وسوريا وكوريا الشمالية أو كما تسميها أمريكا " بمحور الشر" وهذه المرحلة من مراحل تطور العولمة يمكن أن نطلق عليها " مرحلة الصراع من أجل الهيمنة *
وكذلك يشير "Avolio" إلى انه كان لاستخدام الانترنيت أثرا" كبيرا" على ترويج عمليات تجارية وإنجازها (٧) .
كما إن هذه التكنولوجيا قد أدت إلى تخفيض التكاليف الكلية للعمليات التجارية (٨) .

ثالثا" : أهداف العولمة

يمكن تلخيص أهداف العولمة في النقاط الآتية :

١- الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية والتوسع في الإنتاج والمبادلات التجارية وتشجيع انتقال رؤوس الأموال بما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات .
٢- سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية ومصادر الطاقة وإزالة القيود المرحلية من خلال تقليل التعريفة الكمر كية .
٣- زيادة الكفاءات وتخصيص المدخرات وبالتالي رفع المستوى الإنتاجي والمعاشي على الصعيد المحلي والعالمي .
٤- إتاحة الفرصة للحصول على المنتجات الأجنبية لكي يحظى المستهلك بمجموعة أكبر من السلع والخدمات .

ولابد لنا من الإشارة إلى إن العولمة تصب في ثلاث اتجاهات (٩) :

أ- تحويل الاقتصاديات الحديثة إلى منظومة مندمجة تتمتع بحرية الحركة وسهولة المبادلات في السلع والخدمات ورؤوس الأموال .
ب- التقليل من أنماط السلوك الاستهلاكي الخصوصي وخضوع المنتجات إلى أنماط موحدة ذات بعد عالمي .
ت- تحويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة الموجودة داخل مختلف الأقطار بكل أشكالها إلى نماذج للإنتاج والتبادل عبر قنوات الاتصال .

كذلك أكدت عدة دراسات على أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في مساعدة المنشات على التطور والنمو .

رابعا" : العوامل التي أدت إلى ظهور العولمة

بعد انهيار النظام الاشتراكي من الداخل خرجت الرأسمالية الجديدة باسم " العولمة " لتغزو العالم وتدعو إلى حرية انتقال رؤوس الأموال وإلغاء الحواجز الكمركية وتطيح بالأنظمة التي لا تسير في فلكها كما حصل في أفغانستان والعراق . إن جوهر عملية العولمة تتمثل في تسهيل حركة الناس وانتقال المعلومات والسلع والخدمات على نطاق عالمي .

ولعل أهم ما يؤكد الشيء أعلاه مقولة (كيسنجر) وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق .

" إن أمريكا عندما تجد نفسها مطوقة اقتصاديا" فإنها تستخدم القوة بلا تردد ومهما كانت النتائج "(١٠) .

إن هذه المرحلة تعد من أخطر المراحل التي مرت بها البشرية على الإطلاق حيث يتمكن عدد قليل من الأشخاص في غضون ثواني قليلة أن يسحبوا المليارات من أموال المضاربين العالميين من خلال أجهزة الكومبيوتر والانترنيت ليترك البلد مدمرا" بعد أن

تستنزف احتياطياته وتطيح بعملته الوطنية ليصبح بعد ذلك عاجزا" عن النهوض باقتصاده وفريسة بيد الشركات المتعددة الجنسية . وبالتالي يفقد أرادته وسيادته وقراره السياسي ومثال على ذلك بلدنا العزيز (العراق) . ومن المعروف إن النظام الرأسمالي هدفه الربح أي انه يقوم على قانون تعظيم الأرباح وذلك لان أي خسارة تؤدي إلى فشل النظام الرأسمالي . بل إن الربح الثابت والذي لايزداد يؤدي إلى فشل الرأسمالية . لذلك فان تعظيم الأرباح يؤدي إلى التوسع عبر استثمار أرباحه والحصول على قروض جديدة من السوق المالية ، وهذا التوسع يؤدي إلى ظهور المنشآت الاقتصادية الكبرى وذلك من خلال استيلاء المنشأة الكبرى على منشأة صغرى ، عن طريق الشراء أو الضم .

إن العولمة الاقتصادية أخذت أبعادها في المرحلة الراهنة بانتصار القوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وانهيار الاتحاد السوفيتي والمجموعة الاشتراكية . فاستعاد النظام الرأسمالي هيمنته على العالم وانتشاره بديناميكية جديدة مؤسسة على اقتصاد السوق والثورة المعلوماتية واندماج القسم الأعظم من الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية .

وفيما يلي أبرز العوامل التي أدت إلى ظهور العولمة :-

١- الثورة العلمية والتكنولوجية التي أحدثت تأثيرات كبيرة في العالم كله حيث أصبح ما أنتجه العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة يعادل أكثر من نصف ما أنتجه العالم طوال تأريخه كله وقد أدت هذه التطورات إلى تحول خطير في بنية المجتمع الدولي تمثل في مجموعة من الظواهر تدخل في ما يسمى بالعولمة (١١) . ويدخل ضمنها التقدم في مجال الاتصالات .

٢- تنطوي العولمة على بروز الفاعلية في الاقتصاد الدولي من غير سيادة الدول وهذا يعني تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الاقتصادية الدولية والتي أصبح لها دور مؤثر وفعال على الصعيدين المحلي والدولي ، كما أصبح لها تأثير على التحولات الخارجية يفوق دور الدولة مما يؤدي إلى تضاؤل دور الدول في المجتمع .

٣- إن إجراءات التكييف وإعادة الهيكلة وإجراءات التثبت التي تتم بتوجيه ورعاية صندوق النقد الدولي هي بمثابة شروط تقدمها المؤسسات كل حسب اختصاصه، عندما تلجأ إليها الدول النامية بمثابة وصفة جاهزة لكل الدول ولكل الحالات والمتمثلة بعمليات تخفيض أسعار الصرف وتقليص دور القطاع العام وتحرير التجارة وإلغاء الحماية الوطنية والدعم للسلع الأساسية (١٢) .

٤- كانت المعاملات الخارجية في جميع الدول عنصرا" رئيسيا" من عناصر إستراتيجية التحرر الاقتصادي على أساس إن تحرير التجارة الدولية وتحرير الاستثمارات وعمليات انتقال رأس المال يمكن أن تحسن الكفاءة في التخصيص وتحقيق ديناميكية أكبر للاقتصاد ، وهكذا يظهر بان تحرير التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي هو تمهيد وخطوة لتطبيق العولمة الاقتصادية .

٥- إن الأوضاع الاقتصادية في الدول المتقدمة متمثلة بقوى الاقتصاد العالمي مارست ضغوطا" على الشركات وعلى الحكومات لتوسيع الأسواق وهذا يولد ضغوطا" على حكومات بلدانها الأم من أجل المطالبة بانفتاح أكبر للأسواق الخارجية . وهو أمر كان له دور في الدعوة إلى العولمة بل أضحى من الواجب التمييز بين المنشآت التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات في أنشطتها الإنتاجية والخدمية وتلك التي ما زالت تستخدم الأنظمة اليدوية . (١٣)

خامسا" : بعض مظاهر وأبعاد العولمة

أ- الاستثمارات الواسعة

على الرغم من معدلات النمو في حجم التجارة الخارجية فإنها لم تكن المحفز الرئيسي لتسريع اندماج الاقتصاد العالمي ، وإنما لعب هذا الدور رأس المال الدولي الذي أخذ ينمو بشكل كبير كما ساهمت الاستثمارات المباشرة بشكل فعال في توحيد الاقتصاد العالمي في مجال الإنتاج وعلى نمط أسرع بكثير مما نتج في التجارة وفي السلع والخدمات .

لذلك يعزي المراقبون التغييرات التي حصلت في مستوى الإنتاج العالمي إلى تغيرات نوعية في طبيعة التجارة الدولية وحركة رأس المال إلى جانب التغيرات الكمية . وتقع ضمن هذه التغيرات صادرات السلع المصنعة من الدول ذات الأجور المنخفضة إلى الدول ذات الأجور المرتفعة والنمو في حجم التجارة . كذلك تعزى هذه التغيرات إلى التحول في الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات والذي يمثل في الحقيقة أكثر من نصف حجم الاستثمارات الأجنبية والزيادة في حجم هذه التدفقات إلى الدول النامية والتي معظمها مرتبطة بصناعات تحويلية مخصصة للتصدير .

إن هذه التغيرات في طبيعة التدفقات الاقتصادية صاحبتها تغيرات مؤسسية على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي على حد سواء والتي ساهمت في نظر كثير من المحللين في تسارع وتعميق عملية التكامل الاقتصادي العالمي .

إن انتصار قوى السوق على الدولة وسع من الرقعة الجغرافية للاقتصاد العالمي ، وعلى هذا الأساس يعتبر المهتمين بموضوع العولمة بان أولى موجات العولمة الجارية بدأت في منتصف الثمانينات وبدأت الثانية في أوائل التسعينات ، ويمكن اعتبارهما استمرار لتطور ظاهرة الإنتاج الاقتصادي العالمي . وهذا يعود إلى برامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية التي طبقتها العديد من الدول النامية والذي حول إستراتيجية منغلقة إلى إستراتيجية منفتحة على الخارج .

إن ما يلاحظ بشكل أساسي في حقيقة الوضع العالمي الحالي هو إن الرخاء الاقتصادي لأي بلد في العالم أصبح يتحدد ليس بالمصادر الطبيعية وإنما بخزينة من المعلومات التقنية ومهارة وخبرة أفراد المجتمع وقدرة مؤسساته الخاصة والعامة في إدارة موجوداته . وإن الإبعاد والسياسة للدول والأقاليم قد تم إعادة رسمها بالاعتماد على أهمية قوى التكامل الاقتصادي من جهة وتفكيك القوى الإيديولوجية والعرقية من جهة أخرى .

ب- أبعاد وملامح العولمة :

وتشمل عملية العولمة على الأبعاد التالية (١٤) :-

١- البعد الاقتصادي : ويتمثل في نمو وتعمق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات المختلفة وفي وحدة الأسواق المالية والنقدية وفي تعميق المبادلات التجارية ، وتظهر الخاصية الاقتصادية من خلال عمل التكتلات الاقتصادية الدولية ونشاط الشركات متعددة الجنسيات وتثار هنا مشكلة أزمة الدولة القومية ، وتأثير العولمة في مفهوم وتطبيقات فكرة السياسة الوطنية أما ملامح العولمة في المجال الاقتصادي فتظهر من خلال (١٥) :

أ- الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية الهائلة .

ب- تنامي دور الشركات متعددة الجنسية وتزايد أرباحها واتساع أسواقها وتقاسم نفوذها في التجارة العالمية .

ت- تزايد دور المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر وبخاصة في تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي بعد تفاقم مشكلة المديونية للدول النامية ولجوء هذه الدول إلى صندوق النقد الدولي لحلها ، والتحول إلى اقتصاد السوق .

ث- تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل الفقر ، التنمية المستدامة ، السكان والتنمية ، التنمية البشرية ، التلوث وحماية البيئة والتعاون في حلها .
ج- تعاظم دور الثورة التقنية الثالثة وتأثيرها في الاقتصاد العالمي .
ح- بروز وظهور القرية العالمية بسبب الثورة التقنية في مجال الاتصالات ووسائل النقل والمواصلات وزيادة الاحتكاك بين الشعوب .
خ- تطور وسائل الإعلام وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاتهم وسلوكهم وأثر ذلك على اختلاط الحضارات والثقافات .
د- تعاظم دور المعلوماتية الإدارة والمراقبة في إدارة نظم المعلومات .

كما إن المنافسة هي إحدى العناصر الأساسية المؤثرة في استخدام تكنولوجيا المعلومات وبالتالي من المتغيرات الأساسية التي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار عند دراسة مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأنشطة الخدمية والإنتاجية (١٦).

البعد الثقافي : ويتمثل في السعي نحو صياغة عالمية واحدة لها قيمها ومعاييرها . والسؤال هنا هل تؤدي الثقافة العالمية إلى العدوان على الخصوصيات الثقافية للمجتمعات المعاصرة .

٢- البعد الاتصالي : ويبرز من خلال البث المرئي عن طريق الأقمار الصناعية وشبكة المعلومات الدولية الانترنيت.

المبحث الثاني

آثار العولمة على الاقتصاديات النامية مع إشارة خاصة إلى الاقتصاديات العربية

أولا" : العولمة الأمريكية

بعد أن تم استعراض مفهوم العولمة في المبحث السابق وجذورها التاريخية وكذلك العوامل التي أدت إلى ظهورها بالإضافة إلى مظاهرها وأهدافها . وجد إن المشكلة القائمة لا تكمن في مبدأ العولمة وإنما تكمن في نوعية هذه العولمة وخصوصيتها وبنائها . ولا نريد أن نكون كالأعراب أو الكفار في الجاهلية الذين يرفضون الإسلام جملة وتفصيلا" على الرغم مما حمله لهم من حضارة وثقافة ومبادئ سامية أو أصول إنسانية لم يتوصلوا إليها إلا بعد حين . ولكن كذلك لا نريد أن نكون تابعين أذلاء حتى نصل إلى درجة الاستسلام للطروحات الأمريكية وتفرد الولايات المتحدة بالعالم اليوم .

ولعل أهم ما يميز العولمة الأمريكية (١٧) هو تحكم النظام الاقتصادي الرأسمالي الأمريكي في العالم اليوم وهذا النظام الذي يحكمه قانون تضخيم الأرباح ولو على حساب الفقراء والجياع في العالم أو تحكمه نوازع الشركات المتعددة الجنسية العملاقة ، كما إن النظام الجديد أو عولمة النظام الأمريكي فهو عدم خضوع هذا النظام للشرائع الإلهية أو الأحكام الدينية كما هو الحال في الأديان السماوية ، فالدراسات الاقتصادية أو التجارية أو الإحصائية أو الاجتماعية الرأسمالية هي التي تحكم وليس النصوص القانونية أو الإلهية المقدسة ، أو اجتهاد العلماء والمختصين . ولابد من الإشارة إلى إن العولمة الأمريكية لم تأتي بشيء جديد

ولكن الفارق بين اليوم والأمس هو طغيان القوة الأمريكية ، أي إن الولايات المتحدة لا تعرف إلا لغة القوة في التعامل مع مختلف القضايا السياسية والاقتصادية .

ثانيا" : العولمة والأقطار النامية :-

لابد من الإشارة ولو بصورة موجز ة على المبررات التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تتبع أسلوب العولمة والهيمنة الاستعمارية الجديدة . ومن أهم هذه المبررات هو إن الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية كانت تحتل المكانة الأولى وتلعب الدور القيادي لمنظومة الاقتصاد الرأسمالي والعالمي ، حيث بلغ مستوى المعيشة فيها أعلى المستويات في العالم . بالإضافة إلى التطور التقني الذي كانت تتميز به منتجاتها ، وكذلك ارتفاع استثماراتها الخارجية سواء في القارة الأوربية أو بلدان العالم الثالث ، كما إنها قامت بنظام الخصخصة وهو تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص . وكان الهدف من هذه السياسة الاقتصادية هو التخلص من نفقات وأعباء القطاع العام الذي سيؤدي إلى امتصاص السيولة النقدية لكبح جماح التضخم المالي (١٨) .

لكن المكانة التي احتلتها الولايات المتحدة قد ضعفت في النظام الرأسمالي العالمي .

وذلك بعد أن استعادة دول السوق الأوربية المشتركة واليابان والصين عافيتها الاقتصادية وتسارعت فيها معدلات النمو الاقتصادي . وأصبحت ألمانيا واليابان منافسة قوية للمنتجات الأمريكية ، كذلك تدهور متوسط إنتاجية العامل الأمريكي بسبب ارتفاع الأجور مقارنة ببقية الدول الصناعية مما أدى إلى ارتفاع تكاليف إنتاجها ومن ثم ضعفت منافساتها في الأسواق الخارجية ، وكذلك ظهور عملات قوية منافسة مثل " اليورو" إضافة إلى تحول الولايات المتحدة إلى مدينة وأصبحت هذه الديون تهدد الاقتصاد الأمريكي (١٩) .

تمثل العولمة التي يشهدها الاقتصاد العالمي تحديا"خارجيا" خطيرا" للبلدان النامية بشكل عام والبلدان العربية بشكل خاص . إن عمليات الضغط والأضعاف التي تستهدف العالم من أجل زعزعة استقراره ولم يبق أمامه سوى الاندماج السلبي في آليات العولمة وبالصيغة التي يعرفها الأقوياء تحت اسم العولمة الاقتصادية .

ولابد من الإشارة إلى إن هناك ثلاث تيارات فكرية (٢٠) ، يجري بينهما جدل حول ظاهرة العولمة وأثرها الاقتصادي على بلدان العالم الثالث .

فالفريق الأول يرى إن العولمة أمر طيب ومفيد على وجه العموم ، وذلك على أساس الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع ومن تكامل الاقتصاد العالمي . الذي ربما تقدم فرص لم يسبق لها مثيل للتخلص من الفقر ، والحصول على حياة أفضل لملايين من البشر ، على الرغم من فقدان بلدان العالم الثالث كجزء من سيادتها في توجيه اقتصاديتها كيفما تشاء ، وأنصار هذا الفريق تقودهم الولايات المتحدة وبعض رجال العمل والتكنوقراط .

أما الفريق الثاني فهو يرى بأن العولمة أمر واقع ونتيجة موضوعية لتطوير قوى الإنتاج في النظام الرأسمالي ، والتقدم العلمي ، وكذلك تقود إلى المزيد من التشابك والاندماج بين الاقتصاديات المختلفة . إلا أن المأخذ على العولمة بالنسبة للفريق الثاني هو إن العولمة ستؤدي إلى زيادة المشاكل الاقتصادية وتعيق عملية التنمية في الدول النامية .

ويرى الفريق الثالث أن العولمة هي أحد شروط النظام الرأسمالي وذلك لأنها تسعى لتعويض اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة عن انكمش أسواقها الداخلية . فالرأسمالية عن طريق العولمة تحاول حل مشاكلها الاقتصادية بتصديرها إلى بلدان العالم . إن العولمة بمرحلتها الحالية تحمل العديد من مقومات التناقض والتي قد تؤثر على مسيرتها ، حيث إن على الدول النامية أن تنتبه إلى تأثير هذا التناقض على مصالحها والعمل في اتجاه مقاومة هذه الظاهرة . وفي الحقيقة هناك أيضا" نقيض الدولة القومية والأيديولوجية أمام العولمة حيث إن

العولمة تغلب عليها الصفة الاقتصادية وهي بذلك تعمل على تحويل الإنسان من المفاهيم الأساسية والإيديولوجية إلى المفاهيم الاقتصادية القائمة على نظام السوق والربح المادي .

لقد كانت الفترات السابقة تسمح بوجود نظم اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة ولكن العولمة بصيغتها الحالية وتزايد أهمية أدوات النظام الرأسمالي والمؤسسات الدولية التي تروج لهذا النظام لن تسمح بوجود أنظمة مختلفة وتحولت أوضاع الدول وأنظمتها السياسية والاقتصادية من الاختيار إلى القبول بالواقع غير المشروط ولكي تستفيد الدول النامية من فرص العولمة لتحقيق التنمية تبرز حاجتها إلى السعي في اتخاذ الإجراءات الكفيلة لضمان اندماج اقتصادي دائم ومتوازن مع السوق العالمي .

لقد بدأت العديد من الدول النامية باتخاذ إجراءات أحادية الجانب لتحرير اقتصادياتها ومنذ الثمانينات وعلى الأخص فيما يتعلق بتحرير قطاع التجارة الخارجية وذلك بهدف الاستفادة من عولمة الأسواق .

وفي الحقيقة فإن سياسات تحرير التجارة الخارجية التي طبقتها بعض الدول النامية لم تقتصر على إلغاء السياسات المعيقة للتصدير وزيادة الاعتماد على آلية السعر وإنما شملت أيضا" تخفيض مستوى التدخل الحكومي .

إن فشل بعض المحاولات للاندماج بالاقتصاد العالمي يعود إلى كون الدول النامية حاولت السعي لزيادة حجم الصادرات مع الإبقاء على سعر صرف حقيقي لعملاتها مبالغ فيه حيث إن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لا يؤثر فقط على مقدار الطلب على الصادرات ، ولكنه في نفس الوقت يؤثر على جانب العرض .

وعلى هذا الأساس فان الدول النامية مطلوب منها في ظل عولمة الإنتاج والاستثمار والتجارة أن تتبنى سياسات داخلية تساعدها على تحقيق التنمية في إطار اندماج متوازن بالاقتصاد العالمي .

ثالثا" : العولمة والأقطار العربية :-

لا ريب إن تأثير العولمة قد اجتاح الأقطار العربية ووصل إلى كل دولة من دولها وأصبح أمرا" لا مفر منه ، إذا" أصبحت العولمة فعلا" واقعا" في الوطن العربي وذلك لان القوى الاقتصادية تمسك بخناق معظم دول العالم وتدفعها إلى الاندماج في تكتلات وأسواق إقليمية كبرى خدمة لمصالحها . ولاسيما أن العولمة بمفهومها الذي تبلور مؤخرا" يقوم على أساس انفتاح النشاط الاقتصادي واندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال رؤوس الأموال والتقنيات ضمن إطار الرأسمالية العالمية .

وما دام الحديث عن الأقطار العربية فلا بد من الإشارة السريعة وبصورة موجزة عن قدرات الأقطار العربية حيث يبلغ سكان الوطن العربي حسب تعداد عام ١٩٩٦ (٢٥٨,٦) مليون نسمة وهذه تمثل حوالي نسبة (٤,٤٩%) من إجمالي سكان العالم حيث يأتي الوطن العربي بمجموعة بالمرتبة الرابعة بعد الصين والهند وأمريكا إذا" هو رابع القوى البشرية الموجودة على سطح الكرة الأرضية وتبلغ مساحة الوطن العربي (١٤,٢) مليون كيلو متر مربع وهذه تمثل (١٠%) من إجمالي المساحة اليابسة في العالم وهي مساحة لا يستهان بها . كما أن الناتج القومي الإجمالي قد ارتفع من (٣٧٨) مليار دولار عام ١٩٨٧ إلى (٥٧٩,٧١) مليار دولار عام ١٩٩٦ إذ كانت نسبة الزيادة (٥٣,٣%) وبلغ دخل الفرد منه (٢٢٦٩) دولار تقريباً بلغ إجمالي القوى العاملة العربية حوالي (٨٨) مليون نسمة عام ١٩٩٦ .

أما عن التجارة العربية (بضمنها النفط والغاز) فقد بلغت قيمتها (١٧٤,١) مليار دولار عام ١٩٩٥ وتمثل نسبة (٢,٧%) من إجمالي الصادرات العالمية ، بينما بلغت فيه الواردات لنفس السنة (١٦٦,٣) مليار دولار أي بفائض تجاري قدره (٧,٨) مليار دولار وذلك بسبب تصدير النفط (٢١) .

اثر العولمة على الاقتصاد العربي:

تؤثر العولمة على الاقتصاد العربي لأسباب عديدة أهمها ما يأتي (٢٢):

١- إن الاقتصاد العربي يعاني من ضعف هياكله الإنتاجية وتدهور علاقاته الاقتصادية ، كما يمتاز بتكامل علاقاته الاقتصادية مع العالم الخارجي ، واندماجه بالسوق العالمية ، كما إن أمنه الاقتصادي أصبح أكثر تهديداً من ذي قبل بسبب انكشافه نحو الخارج .

٢ -إن الاقتصاد العربي يعاني من اختراق دولي كبير وهذا أدى إلى خضوعه لسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وذلك بحجة تحسين الكفاءة الاقتصادية وإعادة بناء هياكله وتخليصه من الأعباء التي فرضها عليه القطاع العام . وان هذا الاختراق يراد به أصلا فرض مناهج العولمة الاقتصادية .

٣- لقد تعرضت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي إلى شلل شبه تام ورافق هذه المسيرة طرح بدائل خارجية ، كالسوق الشرق أوسطية والشراكة الأوربية المتوسطة إلى غير ذلك من المشاريع المشبوهة .

٤- دخل الاقتصاد العربي عصر العولمة إذ إن قاعدته الاقتصادية بدأت بالتصدع والانهيار ومهددة باختراق خارجي متعدد الاتجاهات

رابعا" : فرص التجاوب العربية مع العولمة :-

لقد سادت وجهتا نظر حول التعامل مع العولمة في الأقطار العربية ، فإحداها ترى إن العولمة قد جلبت معها تحديات خطيرة ليس على الجانب الاقتصادي فحسب ، وإنما على الجانب الحضاري ، الثقافي ، السياسي ، العلمي ... الخ . وبالتالي على العرب أن يكونوا حذرين وعلى درجة عالية من الوعي والمسؤولية في التعامل مع العولمة لأنها تؤدي إلى التبعية والهيمنة .

أما وجهة النظر الأخرى ترى في العولمة ظاهرة حتمية ومفروضة في العلاقات الدولية ، وإنها سوف تجلب الرخاء الاقتصادي والانفتاح على الأسواق العالمية ، وتطوير عملية التنمية الاقتصادية لذا يجب الاستفادة منها .

إن إخفاق الأقطار العربية في جهودها للتنمية الاقتصادية ومشاكلها من مديونية وفقر سيدفعها إلى القبول والاندماج في الأسواق العالمية .

إذا" علينا كعرب وكأمة واحدة كيف نتعامل مع هذه الظاهرة التاريخية الخطيرة وكيف سنواجه مخاطر العولمة الأمريكية ؟ هل بالاستسلام والخضوع لشروطها وقوانينها وتلقي نتائجها برحابة صدر ؟

أم بالتصدي لها بكل قوة ونبقى في الوقت نفسه معزولين مهمشين أمام التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والعلمية ، وبالتالي ستسحقنا ماكنتها الجبارة .

إذا" نحن أمام تحديات خطيرة جدا" على مستقبل امتنا ومستقبل أجيالنا .

إن الأمة العربي الموحدة فعلا" تمتلك كل مقومات المواجهة وأهمها ، امكانياتها المادية والبشرية والعلمية والتي أشرنا إليها سابقا" ، وخاصة إذا أخذنا تفاعل هذه الإمكانات وليس حاصل جمعها رقميا" ، فضلا" عما تمتلكه الأمة العربية من ارث حضاري يؤهلها للمواجهة ومن أهم الخيارات التي تحقق ذلك هي :

١-تفعيل العمل العربي القومي المشترك ، تفعيل السوق العربية المشتركة ، وتفعيل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وكذلك تفعيل التعاون الاقتصادي العربي المشترك ، وتحقيق أوسع تعاون من الأقطار العربية بما يخدم مصالحها المشتركة

٢- تحقيق التنمية العادلة التي تهدف ليس إلى تقليل مخاطر وتحديات العولمة ، وإنما رفع مستوى غالبية الناس ومواجهة تفاقم سوء توزيع الثروات والدخول وسد حاجات الناس الأساسية .

٣- تحقيق الديمقراطية وهو الحل الأمثل أمام الأنظمة السياسية العربية لتجاوز الفشل في مسألة ضمان الأمن القومي العربي ، وذلك بهدف الابتعاد عن ما يسمى بمشروع

الشرق الأوسط الكبير الذي تنادي به الولايات المتحدة الأمريكية ورئيسها بوش الابن .
إن التحدي الكبير الذي يواجه العرب اليوم هو هل يستطيع العرب الاستفادة من العولمة في تنمية قدراتهم التقنية والإنتاجية والاقتصادية عموما" دون خسارة خصوصيتهم التاريخية؟

خامسا : تحديات الاستجابة العربية للعولمة :-

في ظل العولمة سوف تخضع الاقتصاديات النامية ومنها الاقتصاديات العربية إلى عملية التفكك والاختراق ومن ابرز وسائل الاختراق في الوقت الحاضر هي القنوات الفضائية والالكترونيات والحاسوب والانترنيت ووسائل الاتصال الجديدة والعلوم الفيزيائية وغيرها . وأدت التغير المستقبلية والتكتلات الاقتصادية والثورة الموسوعية والمعلوماتية كلها تمثل وسائل اختراق العالم والسيطرة عليه ، والدول النامية وبضمنها الدول العربية معرضة أكثر من غيرها للاختراق بسبب كونها تعاني من مؤشرات ضعف هي (٢٣) :

١- خضوعها لهيمنة المؤسسات الاقتصادية المالية للعولمة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

٢- فسح المجال للاستثمارات الأجنبية التي تعمل على تدويل وحدات الاقتصاد الوطني .

٣- اختلال الهيكل المؤسسي لاقتصادات الدول النامية .

٤- إن أكثر الآثار السلبية التي من الممكن أن تنجم عن العولمة إنما تكمن في القطاع الزراعي .

٥- عدم قدرة الدول النامية ومنها الدول العربية التحول إلى الليبرالية وسيادة مزايا السوق .

ومن هذا يتجلى لنا إن الدول النامية ومنها الدول العربية سيكون نصيبها التهميش في ظل العولمة بسبب فقدانها أهميتها الإستراتيجية التي كانت موجودة أبان الحرب الباردة . وسيتم التعامل مع الدول النامية وبضمنها الدول العربية من قبل دول الشمال المتقدم كأسواق مستهلكة لمنتجاتها وفي نفس الوقت دول مصدرة للموارد المادية والبشرية الرخيصة إلى دول الشمال الصناعي وستكون هذه الدول سوق مناسبة جدا" للاستثمارات الأجنبية وتصدير رؤوس الأموال إليها من دول الشمال وشركاتها العملاقة ، ونتيجة لذلك ستتم سيطرة سياسة رأس المال الأجنبي على سياسات التنمية المحلية ، وبمرور الوقت سيتهدد الاستقلال الوطني لهذه الدول بعد أن فقدت استقلالها الاقتصادي التي ناضلت كثيرا" من أجل الحصول عليه وقدمت التضحيات الجسام ولسنوات طويلة .

ومن جهة أخرى فان العولمة هي تكريس للتبعية السياسية – الاقتصادية ذلك إن العولمة بدأت وتنامت مع توسع الرأسمالية الأوربية وانطلقت خارج حدودها في المستعمرات وأشباه المستعمرات ثم في العالم الثالث عقب الاستقلال السياسي وقد اتسعت هذه الظاهرة مع اتساع نفوذ وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات . إن ظاهرة العولمة الآن تقوم على أهم مرتكزاتها ألا وهي احتكار المعرفة حيث أصبحت (العمل الحاكم والأساس في الحياة الاقتصادية ، وهي السلاح الأساس للشركات متعددة الجنسيات في تعاملها مع مختلف الدول وبصفة خاصة مع أقطار الوطن العربي) .

سادسا" : نتائج آثار العولمة على الاقتصاديات العربية

إن الأمة العربية في وضعها الحالي امة ضعيفة وهي غير قادرة على الخروج من أزمتها وغير قادرة على إصلاح أوضاعها ، وظهرت فيها تحديات تواجه طموحات أبناءها . كما إن العولمة أدت دورا" مزدوجا" في القيام بوظائفها (٢٤) .

أ- حيث أنها حولت نمط الإنتاج الرأسمالي من دائرة التبادل والتوزيع والتجارة والتداول إلى دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج وتوطينها في المكان المناسب والملائم .

ب- إنها أحدثت تقدما" كبيرا" وطورت المعلوماتية ، الأمر الذي سارع في تغيير معايير الإنتاج عالميا" وفي العلاقات الدولية وهو ما قامت به الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الوطنية الضخمة .

ج- ويمتد تأثيرها إلى الوطن العربي ويؤثر فيه ويظهر هذا التأثير في الأمور التالية :-

١- كون بعض الأقطار العربية غير منفصلة أساسا" عن العالم ، فهي تصدر ما لديها من موارد طبيعية وتستورد ما تحتاجه من مواد مصنعة .

٢- إن فوضى التخطيط والتنظيم فيها وتدني المستوى الإنتاجي التقني والإدارة وازدياد عدد السكان وانتشار البطالة ومنافسة الدول المتقدمة لها جعل بعض الدول العربية تستجيب "للعولمة " .

٣- خصوصية الأقطار العربية التي تتجلى في موقعها ومواردها الطبيعية " وخاصة النفط" وطغيان الأزمات السياسية والأمنية عليها الأمر الذي جعلها بعيدة عن الاستقرار ، وهذا تطلب منها الاندماج مع ما يجري في العالم بغية حل مشاكلها السياسية والاقتصادية والأمنية .

كما إن من نتائج العولمة هو ازدياد نسبة البطالة وقلة فرص العمل وانتشار الفقر وهذا ما جعل الكثير يتحفظون على الدخول في دنيا العولمة ، وذلك لما تفرزه من نتائج وخيمة على الفئات الفقيرة . إن الوضع العالمي الجديد دفع العرب إلى إنشاء منطقة تجارة حرة تسمح بالتكامل الإقليمي وتطبيق الاتفاقيات العربية سيؤدي إلى خلق ترتيبات إقليمية جديدة خاصة بالأقطار العربية لا تقل في أهميتها عن الشراكة الأوربية الموجهة للدول العربية المتوسطية الأمر الذي يعزز التجارة بين العرب ويعكس قدراتهم التنافسية ويخلق حوافز لتجويد المنتجات العربية وترويجها محليا" وعالميا" .

وهناك سؤال يطرح نفسه هو :

هل يستطيع العرب الاستفادة من العولمة في تنمية قدراتهم التقنية والإنتاجية والاقتصادية عموما" والسياسة دون خسارة خصوصيتهم التأريخية ؟

ذلك هو التحدي الكبير الذي يواجهه العرب اليوم ...

إن القول بضرورة تجاوز النقاش الأيديولوجي حول قبول العولمة أو رفضها ، ذلك أننا لا يمكن تجاوز القضايا الأساسية ، بل إن الاندماج الأيديولوجي في هذه العولمة سيؤول إلى عكس الطموحات العربية لكن يقتضي السير وفق برنامج يؤمن حرية الحركة في " القرية الكونية" كما يؤمن الحفاظ على الوحدة الأصلية لخصوصيتها العربية .. بغية الاستفادة من التطورات العالمية الجديدة .

سابعا" : أثر العولمة على التكامل الاقتصادي العربي : -

إن مسيرة التكامل الاقتصادي العربي تتعرض اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى مخاطر جسيمة نتيجة الواقع العربي المجزأ ، الذي أدى بدوره إلى طرح بدائل خارجية تقف موقف الضد من التكامل الاقتصادي العربي ، منها السوق الشرق أوسطية ، والشراكة الأوربية المتوسطة ، والعولمة ، وجميعها تستهدف فصل الاقتصاديات العربية بعضها عن البعض الآخر وتجزئتها إلى أجزاء غير متآلفة واستبدالها بنظام إقليمي جديد . علما" أن القاعدة الاقتصادية مهددة باختراقات خارجية كما أشرنا سابقا" . وان الاقتصاد العربي يندمج الآن تدريجيا" في عصر العولمة وآلياتها .

ولغرض التقليل من آثار المخاطر السلبية التي تتعرض لها الاقتصاديات العربية بفعل العولمة ، فهي مطالبة ببذل جهود كبيرة لمواجهة هذا الواقع الجديد وذلك من خلال ما يلي :

١- تحفيز الدول العربية على التعامل بجدية وكفاءة مع التحديات الدولية الجديدة من خلال الحكومات العربية وخطط التنمية العربية المتكاملة التي تهدف إلى سيطرة العرب على مواردهم الاقتصادية وتحرير إرادتهم ليتمكنوا من التعامل مع العالم الخارجي على أساس من التكافؤ والمساواة والعدالة .

٢- تشجيع الدول العربية وبالتعاون مع الدول النامية على تكوين جبهة دولية موحدة هدفها تقليص دور حركة العولمة بمفهومها الأمريكي ، وتقوم هذه الجبهة بتوعية شعوب العالم الثالث بمخاطر العولمة .
٣- على الدول العربية أن تتعامل مع العولمة بمراحل لأن التسرع في الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية والقبول بوصفات المنظمات الاقتصادية الدولية سيترتب عليها خسائر جسيمة وعلى الدول العربية أن تستفيد من تجارب الآخرين وخاصة جنوب شرق آسيا في هذا المجال .
٤- إن الدول العربية بحاجة إلى مشروع حضاري لمواجهة التحديات العالمية ، ولابد أن يكون هذا المشروع مبني على قضايا المنفعة والمصالح المشتركة .
٥- بما أن العولمة هي القوة بمفهومها الشامل الاقتصادي السياسي العسكري التقني الإعلامي والثقافي ، لذلك يجب على الدول العربية أن توحد قدراتها لمواجهة هذا الخطر بشكل موضوعي وأن يشعر كل عربي شريف بحجم التحدي ويعمل بمسؤولية من موقعه . وختاما" يمكن القول بأن العولمة على الرغم من شدة هجمتها وقوة اندفاعها فإن التكامل الاقتصادي العربي الحقيقي سيعمل بصورة لا تقبل الشك والجدل على خلق كتلة اقتصادية عربية تستطيع الصمود بوجه هذه العاصفة .

الاستنتاجات

١- جاءت فكرة العولمة لتكييف فكري لتصدير أزمة النظام الرأسمالي إلى خارج حدوده ، وكانت فرصة تاريخية للولايات المتحدة أن تنفرد في الهيمنة على العالم وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عندما قال بأن أمريكا سوف تنفرد بالعالم لخمسين سنة قادمة وخاصة وأنها تمتلك أكبر قوة اقتصادية وعسكرية في العالم ، كما أنها تمتلك ناصية العلم والتكنولوجيا ، كما أنها تفرض سيطرتها من خلال المنظمات الدولية وخاصة منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ويتم ذلك من خلال الدور الذي لعبته الشركات المتعددة الجنسية وأصحاب رؤوس الأموال والهيمنة على اقتصاد وموارد البلدان الأخرى .
٢- أصبحت العولمة ظاهرة حقيقية وتاريخية وبالرغم من كل مظاهر السلبية لا يمكن محاربتها فالمطلوب هو محاولة الاستفادة القصوى من نتائجها الايجابية ومحاولة تجنب آثارها السلبية .
٣- تبين أن من أهم نقاط القوة في نظام العولمة هو سهولة انتقال التكنولوجيا والمعرفة وكذلك تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأقطار العربية وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والاستفادة من التجارة الالكترونية إضافة إلى الارتفاع في المؤشرات التنافسية والإنتاجية .
٤- كما ظهر من نقاط الضعف في نظام العولمة بالنسبة للدول العربية هو أنها بدأت تتعامل مع نظام العولمة بشكل انفرادي وكذلك من نقاط الضعف الأخرى هو سهولة وسرعة انتقال الأزمات الاقتصادية الدولية إلى الأقطار العربية ، كما أن اعتماد الدول العربية على المواد الخام في التصدير والتي تتميز بمرونة سعريه عالية غالبا" ما تنخفض أسعاره .

المقترحات : ويطرح الباحث عدة مقترحات منها :

١- إن الدول العربية بحاجة ماسة الآن وقبل أي وقت مضى لأن تعيد الهيكلية الفكرية والمؤسساتية لنمط التكامل الاقتصادي العربي بحيث تستطيع الانتقال من دائرة المقترحات اللفظية للعمل العربي المشترك إلى واقع ملموس لمواجهة تحديات العولمة ، من خلال

تفعيل العمل القومي العربي المشترك ، وتفعيل السوق العربي المشتركة ، وتفعيل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وتحقيق تعاون أوسع بين الأقطار العربية وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والعادلة .

٢- عدم تحويل رؤوس الأموال العربية واستثمارها في الخارج بل من المفروض والواجب القومي استثمارها في الداخل وهذا يساعد على رفع إنتاجية البلد ورفع تنميته بعد توفير عوامل الجذب في الاقتصاد العربي.

٣- إعادة النظر في برامج التعليم والتدريب والتطوير في الوطن العربي إذ أنه على الرغم من التوسع والانتشار فيها إلا إن نوعية التعليم والتدريب لازالت دون المستوى المطلوب ، أي دون الطموح .

٤-تشجيع حالة الدمج والاندماج داخل الدولة الواحدة وبين الدول العربية وذلك للاستفادة من وفورات الحجم الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات العربية سواء في الأسواق المحلية أو العالمية خصوصا" وإنها أمام ند قوي يمتلك من التكلنوجيا والمعرفة والموارد المالية والبشرية والقدرات التسويقية المتميزة التي تشكل خطرا كبيرا على الصناعات العربية .

٥- يجب على الأنظمة السياسية والاقتصادية العربية إن تضع قيود على فتح فروع للشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي .

٦- العمل على رسم إستراتيجية متكاملة اقتصادية وثقافية وإعلامية وسياسية يكون أساسها الشعب العربي بكل فئاته وقواه السياسية.

٧-إقامة منظمة للتجارة الحرة العربية وعلى الرغم من أهميته في تنمية وتسيير التبادل التجاري العربي البيني وذلك لأنها أحد المداخل الواجب تنفيذها للمواجهة مع العولمة

٨- يجب مراعاة عملية الانفتاح تدريجيا" والبدء بالقطاعات الاقتصادية المؤهلة ، كما يجب أن يتم تحديد العولمة التي يجب أن تسير فيها الدول العربية وان أي شيء يتعارض مع الفكر العربي يجب أن يرفض ويترك.

٩- وأخيرا" لا يوجد سوى بديل وحيد هو العودة إلى النظام العربي ذاته بعد إنعاشه وتطويره وتغيير سلوكيات أصحابه وتحديثه وبطبيعة الحال هناك شروط يجب توافرها لتحقيق هذا البديل وهي شروط تبدو تعجيزية في إطار ظروفنا العربية الحالية ولكنها ليست مستحيلة .

الهوامش

(١)محمد الأطرش ، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة ، الطبعة الأولى ، بيروت حزيران ١٩٩٨ ، ص ١٠٢.

(٢) ليسين ، في مفهوم العولمة ، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٨ ، فبراير ، ١٩٩٨، ص٦.

(٣) د. إسماعيل صبري عبد الله ، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية ، مجلة آفاق إستراتيجية ، بيت الحكمة ، العدد الثالث ، السنة الأولى ، ١٩٩٥ ، ص٥٩.
(٤) د. محمد أحمد رفعت طاقة ، العولمة الاقتصادية ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، شباط ، ٢٠٠١،ص١٤.
(٥) Duncombe .R and Heake S R. (1999) , Information , Lets and small Enter price: Finding From Bostwana (online), Available. P .9.
(٦) برهان غليوني، العرب وتحديات العولمة الثقافية ، مقدمة في عصر التشريد الروحي ، أبو ظبي ، ١٩٩٧ ، ص٢٥.
(*) لمزيد من التفاصيل عن مراحل تطور العولمة : انظر :
(١) د. محمد الجوهري حمد الجوهري ، العولمة والثقافة الإسلامية ، دار الأمين للتوزيع والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص٢٦ .
(٢) د. حسن حنفي ود. صادق جلال النظم ، ما العولمة ،دار الفكر المعاصر ، بيروت دار الفكر ، دمشق ، ط٢، ٢٠٠٠ ، ص ١٧-١٨.
(٣) د. محمود خالد المسافر ، العولمة الاقتصادية ، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، الطبعة الأولى ،بيت الحكمة ، بغداد ،٢٠٠١،ص٢٤.
(7) Avolio, G . Gilder, E. and Shleifer, A(2001), Technology Information production , and Manket Efficiency . (online), Arailab, p.15.
(8) Jones,C. (2001), Acentury of stock Market Liquidity and Trading Costs. Manu Saript Colubia university . p.20.

(٩) د. جلال أمين ، العولمة ، دار المعارف ، العدد ٦٣٦ ، ١٩٨٨، ص ٢٠.
(١٠) د. محمد أحمد رفعت طاقة ، العولمة الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص٧ .
(١١) حسن نامق ،دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل التحولات الدولية الراهنة في الأمم المتحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ١٩٩٦ ، ص١٢٢.
(١٢) إسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة الرأسمالية ما بعد الامبريالية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد٨، ١٩٩٧، ص١٣-١٤.
(13)Kanunias, C. (2001), Accounting For Inbangible Assets- Web presence: The Birth of a new Asset Web presence: The Bierth of New Asset. Finders university of south Ausralia A detaide Ausralia – P .125.

(١٤) برهان غليون ، رهانات العولمة، جريدة الاتحاد الإماراتية ، مايس ، ١٩٩٩.
(١٥) أحمد عبد الله العلي ، العولمة والتربية ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص١٢.
(16) Coobs R; Knights, D. Swillmtt , H. (1992). Cutture, Control and competition : Jowareds . A conceptual Frame work For the study of Information Technology in organization seudies, vol-13-p. 72.
(١٧) علاء الدين القبانجي ، بين العولمتين ، مجلة النبأ ، العدد ٤٤ ، نيسان ٢٠٠٠ ، ص١٥ .
(١٨) د. كمال البصري ، الاقتصاد الإسلامي بين التأمين والخصخصة ، مجلة الاجتهاد ، العدد ٣٧،دار الاجتهاد ، بيروت ، السنة التاسعة ،١٩٩٧، ص ١٠٣.
(١٩) د. محمد أحمد رفعت طاقة ، العولمة الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص٢٤-٢٥.
(٢٠) محمد آدم ، العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية ، مجلة النبأ ، العدد ٤٢ ، شباط ٢٠٠٠، ص٢٥.

(٢١) د. عبد اللطيف الحمدون ، رؤية مستقبلية للاقتصاد العربي ، مجلة الاجتهاد ، العدد ٣٨، دار الاجتهاد ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٢١-٢٤ .
(٢٢) د. حميد الجميلي ، استشراق مستقبل الاقتصاد العربي في المتغيرات الدولية ، بيت الحكمة ، سلسلة المائدة الحرة ، تموز ١٩٩٧، ص ٤٦-٥٨.
(٢٣) محمد الأطرش ، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة ، مصدر سابق ص١٠٠ .
(٢٤) د. قاسم الحمودي وأسامة قدوري ، العولمة وأثارها المحتملة في الاقتصاد العربي ، المؤتمر الاقتصادي الخامس ، ٢٠٠٣ ، ص١٨ .

مصادر البحث

أولا" : الكتب :

١- طاقة ، محمد أحمد رفعت ، العولمة الاقتصادية ، العولمة الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، شباط ، ٢٠٠١.
٢- العلي ، أحمد عبد الله ، العولمة والتربية ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٢.
٣- المسافر، محمود خالد، العولمة الاقتصادية ، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ، الطبعة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد ،٢٠٠١.
٤- حنفي ، حسن ، العظم، صادق جلال ، العولمة ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ،دار الفكر ،دمشق ، الطبعة الثانية ،٢٠٠.
٥- نامق، حسن ، دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل التحولات العالمية الراهنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ١٩٩٦.
٦- الجوهري ، محمد الجوهري ، حمد ، العولمة والثقافة الإسلامية ، القاهرة ، ٢٠٠٢.
٧- الأطرش ، محمد ، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة ، الطبعة الأولى ، بيروت ،حزيران ، ١٩٩٨.
٨- غليون ، برهان ، العرب وتحديات العولمة الثقافية ، مقدمة في عصر التشريد الروحي ، أبو ظبي ، ١٩٩٧.
٩- الجميلي حميد ، استشراق مستقبل الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات الدولية ، بيت الحكمة ، سلسلة المائدة الحرة ، بغداد ، تموز ، ١٩٩٧ .

ثانيا" : المجلات والدوريات :

٢- عبد الله ، إسماعيل صبري ، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية ، مجلة آفاق إستراتيجية ، بيت الحكمة ، العدد الثالث ، السنة الأولى ، ١٩٩٩ .

٣- القبانجي ، علاء الدين، بين العولمتين ، مجلة النبأ ، العدد ٤٤ ، نيسان ، ٢٠٠٠.
٤- البصري ، كمال ، الاقتصاد الإسلامي بين التأميم والخصخصة ، مجلة الاجتهاد ، العدد ٣٧،دار الاجتهاد ، بيروت ، السنة التاسعة ، ١٩٩٧ .
٥- آدم ، محمد ، العولمة وآثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية ، مجلة النبأ ، العدد ٤٢، شباط ،٢٠٠٠.
٦- الحمدون ، عبد اللطيف ، رؤية مستقبلية للأقتصاد العربي، مجلة الاجتهاد ، العدد ٣٨، دار الاجتهاد ،بيروت ، ١٩٩٨.
٧- ياسين ، في مفهوم العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٨٨ ، شباط ، ١٩٩٨.
٨- عبد الله، إسماعيل صبري ، الكوكبة الرأسمالية ما بعد الإمبريالية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٨ ، ١٩٩٧.
٩- أمين، جلال ، العولمة ، دار المعارف ، العدد ٦٣٦ ، ١٩٩٨ .
١٠- غليون ، برهان ، رهانات العولمة ، جريدة الاتحاد الإماراتية ، مايس ، ١٩٩٩.
١١- الحمودي ، قاسم ، وقدوري ، اسامة ، العولمة وآثارها المحتملة في الاقتصاد العربي ، المؤتمر الاقتصادي الخامس ، ٢٠٠٠ .

ثالثا" : المراجع الأجنبية :

1- Dun Combe. R and Heak SR. (1999), Information , Leats and small Enterpice: Findings From Bots wana (online) , Available. P
2- Avolio ,G. Gildre, E. and Shleifer, A(2001) Technology , Information production and Market Efficiency . (online) Available.
3- Jones, C. (2001) A century of stock Market Liquidity and Trading costs. Mauusaript colubia university.
4- Kanuuia S. C. (2001), Accounting for Inbang ible A ssets- Web presence: The Birth of a New Asset university of south Australia Adetaide Australia.
5- Coobs R.; knights, D. Swillmott, H. (1992). Cutture , control and competition, Jowareds . A conceptual framework for the study of information Technology inorganization seudies, Vol. B

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.